

طنجة والنظام الدولي

ضرورة تقرير ومرة سراكش واستعمالها في المؤتمر الدولي الفارم

الأديب عبد المجيد بن جلون

—>>><<<—

تقع مدينة طنجة عند الدخول الغربي للبحر الأبيض المتوسط وهي مدينة جميلة خضمت لثورات غربية وحكم عليها موقعها الجغرافي بأن تفرد عن أمها سراكش بالنظام الدولي .

ولسنا نريد أن نتحدث هنا عن النظم المطبقة فيها بقدر ما نريد أن نلفت النظر إلى ما لهذا النظام من أثر سيء في حياة المراكشيين الذين يقطنونها .

وأول ما يلاحظ هو أن المدينة أصبحت وكراً من أوكار الجاسوسية في العالم ، ففيها تلتقي أجناس مختلفة لا حصر لها ، تفد إليها من الشرق والغرب ، وبذلك تلتقي فيها الأخبار ويسهل إذاعتها والتقاطها ، ولكل من الشيوعية والفاشية والديمقراطية فيها عيون ساهرة أو أفواه ناطقة . وقد كان لوجود هذا المزيج البشري الغريب تأثير عميق على أحوال المدينة العامة ، فانتشرت المراقص والحانات وأمكنة القامرة ونقل إليها هؤلاء الوافدون عليها — وهم من طبقات منحطة في الغالب — كل ما يوجد في العالم من موبقات .

ثم إن هؤلاء الوافدين عليها قد تجاهلوا أن هناك غيرهم في المدينة مع أن عدد المراكشيين ينيف على مئة ألف يشتمل الأجانب في اغتصاب حقوقهم من الإدارة الدولية ، ولما كانت هذه الإدارة تتأثر بموامل مفرضة ، ولما كان الفرنسيون والأسبانيون يمحسون من أن يستفيد المراكشيون من الأنظمة الحرة التي يعمل الأجانب على استصدارها ، فقد استطاعوا أن يصلوا إلى غاياتهم بالتفريق بين التشريعات الخاصة بالأجانب والتشريعات الخاصة بالوطنيين ؛ وبذلك صدرت قوانين استثنائية لحق الأهالي منها ضرر بليغ .

صحيح أن جلالة ملك سراكش المنتمل بواسطة مندوب هو السلطة التشريعية العليا للمدينة ، وأن كل ما يخصها يصدر

بمراسيم ملكية ، ولكن كل هذا من الناحية الشكلية فقط أما الحقيقة الواقعة فهي أن حق الاعتراض الذي يتمتع به أعضاؤها قد أفقد المراكشيين كل سلطان ؛ وبينما يدفع الأهالي الوطنيون ٩٠ ٪ من ضرائب المدينة ، إذا بالأجانب يتمتعو بالمدارس الخاصة والقوانين الاستثنائية والامتيازات المحجفة أي إن الأجانب يعيشون فيها على حساب المراكشيين .

ولما كانت لبعض الدول الممثلة في المجلس أغراض معينة تعمل على تحقيقها ، ولما كانت هذه الأغراض الميئة تتضارب في بعض الأحيان ، ولما كان النفوذ ينتقل بالدور بين الأعضاء تحت الرئاسة الإسمية لمندوب جلالة الملك — فقد تعرضت المدينة ونظامها للخلل بسبب كثرة الإبرام والنقض وفوض الأهواء والنزعات .

ثم بعد ذلك نجد أن المدينة كانت تتمتع قبل النظام الدولي بنهضة ثقافية واجتماعية قد تعرضت في حياتها للشلل بسبب استفحال أمر الأجانب فيها ؛ وهكذا تمطلت فيها مشروعات الإصلاح كما تمطلت فيها الصحف العربية وهي التي كانت يوماً المهدي الذي نشأت فيه الصحافة العربية المراكشية ، ويكفي أن نقول لكي نبرهن على مبلغ الضرر الذي لحقه الأجانب بها ، أن لم تصدر فيها صحيفة واحدة باللغة العربية منذ نشأ النظام الدولي فيها ، وأن الصحف تصدر فيها بعدة لغات أخرى ، ذلك أن يوجد في القانون الذي صدر سنة ١٩٢٣ بند خطير يمنع الأهالي من القيام بأي نشاط سياسي مهما كان طابعه مراكشياً ، وهذا البند ينص على منعه من مطالبة فرنسا وأسبانيا بإصلاح الموقف في مراكش تحت ستار « منع الدعاية للقضية المراكشية » أو « عدم القيام بأي نشاط ضد نظام الحماية في منطقتي مراكش الحاضمتين للحماية الفرنسية والأسبانية » .

ولعل الأجانب قد أدركوا مساويء هذا النظام ، ولذلك قرروا إعادة النظر فيه بواسطة عقد مؤتمر في خلال الشهور القليلة القادمة ، وأملنا هو أن يدركوا هذه الحقائق التي سردناها ، فيعيدوا إلى مندوب جلالة الملك سلطته الحقيقية ، ويفكوا عن مئة ألف من المراكشيين القيود الثقيلة التي فرضها عليهم نظام

الديمقراطية ! إنها النظام الذى ساءم المراكشيون فى تدعيمه بأعز ما يملكون من دماء ومع ذلك ما يزالون إلى اليوم محرومين من التمتع بأبسط مزاياها .

عبد المجيد بن بلال

وزارة المعارف العمومية

إدارة التوريدات

قسم المعامل

إعلان مناقصة

تقبل المطاءات بمكتب حضرة
صاحب العزة الوكيل المساعد لوزارة
المعارف بشارع الفلكي بالقاهرة لغاية
الساعة العاشرة من صبيحة يوم الخميس
٢٥ أبريل ١٩٤٦ عن توريد أجهزة أشعة
إكس للسخة الدراسية الأتى بيانها :

عدد

- (١) ٢ جهاز أشعة إكس متنقل للتصوير
الفوتوغرافى للجراحات .
- (٢) ٤ جهاز أشعة إكس للملاج من مرض
القراع .
- (٣) ١ جهاز للتصوير بالأشعة .
- (٤) ١ جهاز لتحريض أفلام الأشعة .
- (٥) ١ جهاز مقول أفلام الأشعة
- (٦) ١ جهاز للملاج بالأمواج القصيرة .

ويمكن الحصول على نسخة من
المواصفات والشروط الخاصة بهذه المناقصة
من إدارة التوريدات بشارع الفلكي
بالقاهرة نظير دفع مبلغ ٣٠٠ مليم

٥١٩١

(ثلاثمائة مليم)

سنة ١٩٢٣ بحيث تكون الأغلبية الساحقة من المراكشين بنسبة ١٠ إلى ١٠٠ بحجة أنهم يؤلفون هذه النسبة الضخمة . ونحن نعرف أن المؤتمر سوف يتألف من أعضاء دول الجزيرة كما نعرف أن مراكش إحدى هذه الدول ، ولذلك يجب ألا تمثل فيه فحسب ، بل يجب أن يكون صوتها مسموعاً وأن يكون هذا الصوت صادراً عن الشعب المراكشى ذاته .

ونحن متأكدون من أن أى نظام دولي مهما كان لونه لن يحقق مصالح هذه المدينة ولا مصالح القطر كله ، ولذلك يجب أن ينتظر المؤتمر فى مسألة مراكش كلها لا فى مسألة طنجة يحدها ، على اعتبار أن المدينة غير منفصلة عن أمها الكبرى ، تلاًجل بحث مسألة طنجة يجب البحث فى مسألة مراكش كما يرجع الباحث فى الفروع إلى الأصول .

إن الداء الويل الذى لن يستقر معه نظام فى أى شبر من الأقاليم المراكشية هو نظام الحماية ، نظام التقسيم والتبديد والنوضى ، ذلك أن الأساس الذى يقوم عليه نظام الحماية فى مراكش أساس فاشل ، وهو أساس يبر عن قصر فى النظر شنيع ، وهذا الأساس هو تقسيم مراكش إلى عدة مناطق . تلو فرضنا أن الأخاء والحرية والمساواة والمعدالة تحققت — ولو فى الخيال — فى كل منطقة من هذه المناطق ، فإن ذلك لن يفتى فتيلاً فى إرضاء المراكشى ، لأنه ممنوع من أن يمد يده لصاحبه أخيه ، ولأنه قد انتزع انتزاعاً من أمه مراكش .

وإذن فليس هناك حل لهذه المشكلة المراكشية سوى إنشاء الحماية ، وإنشاء التقسيم ، وتقرير مبدأ جديد هو مبدأ الوحدة المراكشية ، ولا سبيل إلى تحقيق هذه الوحدة — من وجهة النظر العملية — إلا بإنهاء الحماية وتقرير مبدأ الاستقلال ، ثم بعد ذلك تجتمع دول معاهدة الجزيرة الخضراء — ومنها مراكش — لتنتظر فى نظام جديد يحفظ كرامة المراكشين ومصالح الأجانب فى وقت واحد .

مبدأ الحماية والتقسيم مبدأ جائر تحمل المراكشيون بسببهما أقطع التضحيات ، ومبدأ الاستقلال والوحدة هو المبدأ الذى يجب أن يقوم عليه كل بحث يتعرض لأى جزء من أجزاء مراكش؛ وكل حل غير هذا بعيد عن أن يثبت الأمن والنظام ، أو يضمن الديمقراطية لشعب حارب فى سبيل الديمقراطية عشر سنوات كاملة فى حرين عاليتين !